

### أصل الحكاية: الأفغان العرب

تمثل أفغانستان أكثر النماذج تعقيداً فى مسألتى العلاقات الدولية والجيوسراتيجية. فهذه الدولة، شأنها فى ذلك شأن جل الدول التى أخرجت اصطناعياً إلى النور، نشأت وتطورت من إمارة كابول إلى دولة مترامية الأطراف، بغية لعب دور الدولة العازلة ما بين إمبراطورتى روسيا وبريطانيا. . فلا سكان البلاد ولا عشائرها كانت مقررة لمصيرها أو لدورها أو لتفاصيل كيانها، وما الحدود التى ثبتت ما بين عامى ١٨٨٥ و١٩٠٨ إلا قدرأً أرادته الدول العظمى، بناء على حسابات جيوسراتيجية تفرضها حقائق العصر وتوازن قواه.

ولئن لعبت أفغانستان فى بداية هذا القرن وظيفة «العزل» ما بين الأضداد، فإن الولايات ارتاحت إبان الحرب الباردة للوظيفة الأفغانية، ذلك أن واشنطن جعلت من باكستان مربط خيلها فى مواجهة الاتحاد السوفياتى، ونظرت بعين راضية إلى فضاء استراتيجى شاسع (تمثله أفغانستان) يفصل ميدانياً ما بين مصالحها فى الشرق وحدود عدوها الأول. . غير أن الانقلاب الشيوعى فى أفغانستان (١٩٧٨) متبوعاً بغزو سوفياتى مباشر للبلاد (١٩٧٩) نزع عن أفغانستان الصفة الحيادية العازلة، وأوقع البلاد فى فلك الجبار السوفياتى. وقد غرقت موسكو فى الوحول الأفغانية (مثلما غرقت قبلها واشنطن فى المستنقعات الفيتنامية) حتى أعلن جورباتشوف فى فبراير ١٩٨٨ عن عزم بلاده الانسحاب من أفغانستان، ليتم ذلك فعلاً بعد عام على ذلك.

ترك السوفيات أفغانستان، غير أن أموراً كثيرة كانت قد تبدلت خلال سنوات الحرب (١٩٧٨ - ١٩٨٩)، وقال المراقبون يومها: إن البلاد عادت إلى واقعها التقليدي العشائري، وما يرافق ذلك من صراعات اثنية مفتوحة، مهملين حقيقة أن البلاد كانت تعيش في ظل حقبة سياسية مستقرة إبّان العهد الملكي ما بين ١٨٨١ و ١٩٧٨. . على أن الحرب قلبت الفسيفساء الاجتماعية رأساً على عقب؛ فلم تعد قيادة البلاد حكراً على البشتون أو على النخب الناطقة بالفارسية وحدها، بل استعادت كل التشكيلات الأثنية فضاءاتها العسكرية والجغرافية والاقتصادية والسياسية، مستندة إلى شبكة من المراجع والمصالح والدول الإقليمية، التي تقدم القاعدة الأثنية وعاءً شرعياً لوجودها.

بيد أن حساسية الموقف تكمن في أن الوجود الأفغاني كدولة ارتبطت دائماً بالوظيفة، فمن دولة محايدة «عازلة»، انزلق الأمر بأفغانستان لأن تقع تارة في الحضن السوفياتي، وتارة أخرى في الفلك الأميركي. وعند غياب الوظيفة بعد انسحاب وانتهيار الاتحاد السوفياتي، وبعد أن تعالت التشكيلات الداخلية على رسامي الخرائط الخارجيين، وبعد أن فاضت الطموحات الأثنية لتتجاوز الحدود المرسومة (اصطناعياً)، بات من الممكن اللعب بقدسية الحدود، وجعلها عرضة لكل السيناريوهات المقبلة (أو لم يربط بعض الخبراء كيان وديمومة لبنان مثلاً بوظيفته؟).

وتسليط المجهر على الحالة الأفغانية، قد يكشف مدى انزلاق بلدان المنطقة كافة في هذا الفوران الأثني. فما أفرزته أفغانستان من ثمار عشائرية، تصاحب مع بروز دول آسيا الوسطى المتأسسة على اللون الأثني كدستور شرعي لكيونونها؛ فأوزبكستان تعدّ نفسها «بلد الأوزبكيين»، وتركمانستان تمنح جنسيتها بلا حرج إلى جميع التركمان، في حين ترتفع في طاجيكستان تيارات قومية تنادي بـ «طاجيكستان الكبرى»، وربما خشية هذه الأخيرة من طموحات أوزبكستان هو ما يفسر هذا الإجماع شبه الكامل، سواء لدى السلطة أو المعارضة (حتى الإسلامية)، على ضرورة الحفاظ على الوجود العسكري الروسي في البلاد.

إن روسيا من جهتها أثبتت في مناسبات متعددة عجزها عن ممارسة نفوذ ما على الساحة الأفغانية، كما أن اجتياح الطالبان (الباشتون السنة) للبلاد، قلص من حظوظ نفوذ إيراني، يتعدى ذلك داخل الطائفة الشيعية المتجمعة في حزب الوحدة. ولم يبق في الميدان إلا باكستان.. فإسلام آباد تسعى إلى التحكم بشكل كامل، مسترة بالطالبان، في جميع أمور الحكم في البلاد. فمن جهة تعمل باكستان على إثراء عمقها الاستراتيجي تجاه الهند، ومن جهة أخرى تنشط لشق ممر يفتح لها أسواق آسيا الوسطى في ظل المقاطعة التي تفرضها واشنطن على إيران.

وقد يكون المثل الأفغاني خير دليل على أن النظام الدولي الجديد عاجز عن السيطرة على توازن وتطور العلاقات الإقليمية الدولية. فإذا كانت المنطقة الآسيوية عامة هي حالة تمرد على قواعد العولمة الأميركية، فإن أفغانستان في فسيفساء صراعها الداخلي، وفي أحجية وتعقد مصالح البلاد المحيط بها، تكشف عسر الخروج بنظرية متكاملة تحدد وتفسر طبيعة التجمعات والتحالفات الدولية المقبلة. لقد نجحت الولايات المتحدة في صناعة معارضة أفغانية تخدم مراميها، لكنها فشلت في التحكم بوتائر النمو لرضيعها، بعد أن خرج من قمقمه متمملاً على وظيفته دون هوادة ولا حدود.

### \* شهادة جمال الدين الأفغاني:

لم يعرف عن الشيخ الدين الأفغاني أنه ألف كتباً، ورسائله «في الرد على الدهريين»، كانت في حقيقتها رداً على استفسار من أحد تلاميذه، حول بعض مبادئ اعتنقها الدهريون «الطبيعيون» في الهند، كتبها بالفارسية، ثم ترجمها الشيخ محمد عبده إلى العربية.

وكان المنهج الذي اعتمده الأفغاني، هو أن يلقي أفكاره، وي طرحها على زملائه وتلاميذه، ويطلب منهم نشرها إما مكتوبة أو شفاهة، وكثير منهم.. مثل: الشيخ محمد عبده، دون هذه الأفكار منسوبة إلى صاحبها. ولهذا ربما كان كتاب «تمة البيان في تاريخ الأفغان» أول مؤلفات الأفغاني وآخرها، وهو طبع

للمرة الأولى على نفقة السيد «على يوسف الكريدلى» صاحب ومحرر «العلم العثمانى» فى مصر، فى العالم ١٣١٨ هـ (١٩٠١م)، فى مطبعة الموسوعات فى باب الخلق فى القاهرة. والكتاب يهديه ناشره الكريدلى إلى «فخامة الأمير الجليل صاحب المجد الأثيل، الأمير عبد الرحمن خان أمير أفغانستان، أدام الله وجوده وأكمد عدوه وحسوده»، مذيلاً كلمته التى تمتلىء بعبارات الشناء والأمل فى أن يحظى الكتاب برضا الأمير واستحسانه «لأن من تمسك بأذيال الأمراء، شاد وساد ونفقت بضاعته من الكساد»، بتوقيعه: «عبدك الخاضع على يوسف الكريدلى»، ونشر الكريدلى كتاب الأفغانى بعد وفاته بأربع سنوات.

أما دوافع كتابة الأفغانى لكتاب يشير فيه إلى فضائل الأفغان وشجاعتهم، فلكى يبين مسلكهم فى مقاومة المستعمر ورد الغاصب «واختيار الموت الفاضل على الحياة الدنيئة تحت سطوة أجنبيين، وإن اقترنت برغد العيش وطيب المطعم والمشرب، داعياً أمم الإسلام جميعها أن تحذو حذو الأفغان».

يتضمن الكتاب فصلاً عدة، عن أصل الأفغان ونسبهم وبدء سلطانهم وعادات ومذاهب الملل والأعراق الساكنة فى إقليم أفغانستان، ثم خاتمة عن الصناعات والزراعات والعمارة التى يشتهر بها أهل هذا الإقليم. أما عن التسمية فيقول الأفغانى: إن الفارسيين يسمونهم بأفغان، ويعلمون ذلك بأنهم حين أسرهم «بخت نصر» كان لهم أنين وحنين، والأنين يسمى بالفارسية «أفغان»، وقيل: إن أفغان اسم لحفيد «شاؤول»، وهو جد الأفغانيين وسموا باسم جدهم. ويطلق عوام الفرس عليهم اسم «أوغان»، والهنود يسمونهم «بتان»، وبعض قبائل الأفغان المقيمين فى قندهار وقزن يسمون أنفسهم «بشتو» و«بشتان». وبعضهم، كساكنى خوست وكورم باجور، يسمون أنفسهم «بغتو» و«بغتان». ويضيف الأفغانى:

«ومن يدقق النظر فى تقارب هذه الألفاظ يعلم أنها من أصل واحد، وأن لفظ أفغان وأوغان وبتان، محرف عن بغتان وبشتان، وهى قرية من قرى

نيسابور، أو يكونان مأخوذين من بشت اسم إحدى مدن خراسان، والواو فى بشتو وبغتو للدلالة على النسبة كالياء فى لغة العرب، وحذفت مع الجمع «تخفيفاً»، ويحتمل أن يكون مأخوذين من «بشيت» اسم قرية من قرى فلسطين، على احتمال كونهم من بنى إسرائيل».

ومن التسمية، ينتقل الأفغانى إلى النسب، ويرى أن «أرباب التواريخ» اختلفوا فى أصل النسب، فمنهم من رأى أنهم من طائفة الخرز الذين سكنوا سواحل «كاستبان»، وكانوا يغيرون على إيران وينهبون ممالكها، وقيل: إنهم من الآشوريين الكلدانيين، ودلل هؤلاء ذلك، بوجود ألفاظ كلدانية فى اللغة الأفغانية. . وقيل: إنهم من نسل الأقباط المصريين، الذين فتح بهم سوزستريس بلاد الهند، وقيل: إنهم من أسباط بنى إسرائيل، الذين تكاثروا عددهم «فتسلطوا على تلك الجهات»، وكان بينهم وبين يهود البلاد العربية مراسلات. ولما دخل يهود العرب فى الإسلام، بعثوا برجل منهم يسمى خالداً إلى بلاد الأفغان، يدعوهم إلى الدخول فى دين الإسلام، فأرسل الأفغان جماعة من أمرائهم، كان من بينهم رجل يسمى قيس، من أسباط بنى إسرائيل، والتقى هؤلاء الأمراء بالرسول ﷺ، وخص الرسول قيساً بعنايته وسمّاه عبد الرشيد، ولقبه بالأمير، وقال الرسول - والكلام هنا للأفغانى - إنه يستحق هذا اللقب لأنه من نسل سلاطين بنى إسرائيل، وصحب هؤلاء الرسول فى فتح مكة، وعاد قيس إلى بلاده مصحوباً برفقائه وجماعة من أهل المدينة، لتأييده فى نشر الإسلام فى خراسان، ونجح فى مهمته، ودخل أتباعه جميعاً فى الإسلام، وتوفى فى سنة ٤٠ من الهجرة عن سبع وثمانية سنة، مخلقاً ثلاثة أولاد من الذكور.

لكن الأفغانى يستدرك قائلاً: «إلا أنه لا يوجد أدنى مشابهة بين لسان بشتو، وهو لسان الأفغانيين، وبين اللسان العبرى». . . وينتهى بنا الأفغانى، بعد هذه السياحة فيما قيل عن أصل الأفغان، إلى ما يرجحه هو شخصياً، يقول: «والحق أن هذه الأمة من أصل إیرانى، وأن لسانها مأخوذ من لسان (زاندواستا)

وهو اللسان الفارسي القديم، وله مشابهة تامة بالفارسية المستعملة الآن، وأن متأخرى المؤرخين يؤيدون هذا الرأي».

وإذا كانت مقدمة الكتاب التى سطرها الأفغانى توحى بأننا مقبلون على صفحات من المديح المنحاز إلى الشعب الأفغانى، غير المبرر أحياناً، يأتى الفصل الخاص بأخلاق وعادات الشعب الأفغانى بالنتيضة تماماً، ربما إلى حد الصدمة، خصوصاً، وأن الذى يتعرض للكتابة عن هذا الشعب واحد من أبناء جلدتهم.

يقول الأفغانى: «الخلق الغالب فى هذا المجلس هو الحقد والضغينة والتشوق للانتقام واقتحام المحاربات والتهور فى المخاصمات والمنازعات لأدنى الأسباب، وقلما يوجد بينهم البشوش، وخشونة لغتهم وغلظ صوتهم يدلان على الفظاظة وغلظ الطباع، ولهم ميل عظيم للسلب والنهب وشن الغارات وإثارة الفتن» . . إلى جانب كل هذه الموبقات التى يلصقها الأفغانى بقومه، يحدثنا عن ميزة وحيدة، هى طبيعتهم العسكرية التى حملتهم إلى النظام والإقدام والميل إلى النزال رفضاً للخنوع والمهانة . . ويدلل الأفغانى على حسن طاعتهم لقادتهم فى الحروب، بأنهم كانوا إذا غزوا بلدًا، وأمرهم أمراؤهم بعدم التعرض لأهاليها، لايقع منهم شىء تجاه الأهالى، «حتى لو مرت عليهم النساء مكللات بأكاليل الذهب لا يلتفتون إليهن». ويروى الأفغانى فى الكتاب بعض الحوادث «تأكيدًا» لما ذهب إليه فى هذا الصدد.

والأفغان عموماً كما يذهب الأفغانى، ميّالون إلى الخشونة والتشوف، حتى الذين استوطنوا منهم المدن، «لم يأخذوا جانب الترف والرفاهة، ويقنعون من اللذات باليسير؛ حتى أنهم يأكلون الضأن بجلده» . . ويعيب الأفغانى عليهم عدم اهتمامهم بالنظافة إجمالاً فى سلوكهم: «هم لا يتناولون الأطعمة بالملاعق، ولا يضعون أوانى الطعام على الخوان، بل يأكلون على الأرض بأيديهم، وليس لهم عناية بتنظيف ألبستهم وأبدانهم، ولا يهتمون بنظافة مساكنهم وحجراتهم وتطهير مدنهم من الأوساخ . . وأغلب الجبلين وأهل القرى منهم، إذا أكل

لا يغسل يديه بل يمسحهما فى لحيته أو مداسه، وبعض منهم إذا لبس لباساً جديداً يلطخ بعضه بالسمن، إظهاراً لتأصله فى الغنى وعدم مبالاته بالجديد! . . ثم يحدثنا الأفغانى عن أزياء الرجال والسيدات فى بلاده، مميزاً بين أزياء أهل القرى وأهل المدن. ثم يفرد صفحات للمهن التى يمارسونها. . فالجلبليون أو أهل البادية من الأفغان يعملون برعى المواشى والأغنام، وقليل من الزراعة، باستثناء قبيلة «لوهاتى» التى عملت بالتجارة. أما سكان المدن والقرى فيشتغلون بالزراعة «وقلما يوجد فيهم أرباب صناعة كالحداة والنجارة، إلا أهالى قندهار وغالب تجارهم من طلاب العلم». . ونساء الأفغان الساكنات فى المدن، يقول الأفغانى: «يسترن وجوههن بخلاف نساء القرى والبوادرى فإنهن مكشوفات الوجوه ويختلطن مع الرجال».

أما مذهب الأفغان الغالب فهو سنى «لا يتساهلون، رجالاً ونساء بدويين وحضرين فى الصلاة والصوم، سوى طائفة نورى». . ويذكر الأفغانى، أن الأفغان مع شدة تعصبهم للدين والمذهب والجنس لا يعارضون غيرهم فى حقوقهم، ولا يمنعون غيرهم عن إقامة شعائرهم، أو نيل المراتب العليا فى حكومتهم، «وكل أفغانى يزعم أنه أشرف الناس لكونه أفغانياً ولو كان فقيراً، وأنه لا يوجد الإيمان الكامل والإسلام الخالص إلا فى جنس الأفغان والعرب».

وإذا كان الأفغان يحملون المتجنى بدمائهم وأموالهم كما يقول الأفغانى، فإنه يذكر بعد ذلك مباشرة، أن القتال بين القبائل والعائلات لا ينقطع. . «وقد وقع كثيراً أن قتل الابن أباه، وقتل الأخ أخاه، ولا ينعقد الصلح بين القبيلتين المتحاربتين إلا بالمصاهرة».

ويذكر الأفغانى فى بحثه أن للعلماء فى أفغانستان شأنًا عظيمًا، وسلطة روحية تامة ونفوذًا كبيراً بين الأهالى «بحيث يخشاهم الكبراء والعظماء والأمراء، حيث إن قلوب العوام فى قبضتهم، ولهم أن يثيروا الشعب على أى أمير أو كبير متى شاءوا».

## \* «طالبان».. أفغانستان الحديثة:

بعد المعارضة الشرسة التي جوبهت بها «الطالبان»، إثر احتلال مقاتليها العاصمة كابول في ٢٦ سبتمبر ١٩٩٦، تمكن هؤلاء من دحر تحالف المعارضة واحتلال قرى جبل سيراغ، مقر القائد أحمد شاه مسعود وجلباهار على مداخل وادي البانشير، مسجلين انتصاراً حاسماً جديداً. ولا ريب أن ظهور الطالبان في أفغانستان، وقدرتهم على تحقيق الانتصارات العسكرية والتوسع والانتشار يعودان إلى عوامل داخلية خاصة بالمجتمع الأفغانى. ومن أبرز هذه العوامل فقدان الثقة بالحكومة، والقيادات العسكرية المنبثقة من حركات المقاومة ضد القوات السوفياتية المحتلة، وتقبل عدد كبير من المواطنين فكرة التغيير بعد سنوات من الحروب الأهلية، التي دمرت البلد وقضت أو شردت مئات الآلاف من السكان. ولكن تقدم الطالبان السريع واحتلالهم كابول، لم يكن ليتحقق لولا مساندة خارجية قوية من قبل المخابرات الباكستانية ومباركة الولايات المتحدة المسبقة. ويصب موقف الولايات المتحدة - بحسب بعض المراقبين - فى إطار مشروع تصدير الهيدروكربون من آسيا الوسطى مروراً بأفغانستان وباكستان، على حساب نفوذ إيران وروسيا.

وتعدّ أفغانستان الحديثة خليطاً من الإثنيات والأعراق والطوائف المختلفة. والباشتون أهم هذه القوميات؛ إذ يؤلفون ٤٠ فى المئة من السكان، ويشكل الطاجيكستانيون ٢٠ فى المئة، فى حين تبلغ نسبة «الهزارا» (شيعة) ١٥ فى المئة والأوزبكستانيون ٩ فى المئة. هذا بالإضافة إلى البلوش فى الجنوب، والإسماعيليين فى الشمال الشرقى، والنورستان فى الشرق، والتركمان فى الشمال الغربى.

وكانت الحرب ضد السوفيات (١٩٧٩ - ١٩٨٨) التي دارت رحاها فى المناطق الشمالية على الأخص، آلت إلى تدنى نفوذ الباشتون التاريخى وتشردمهم السياسى، فى حين انضوت الأعراق الثلاثة الكبرى، كلٌّ وراء حزب متجانس

نسبيًا. فانضم الهزارا الشيعة إلى حزب الوحدة، وانخرط الفرس أو «الطاجيك» في «الجماعات الإسلامية»، ووقف الأوزبيك وراء الجنرال رشيد دوستم. وفي إبريل ١٩٩٢ استولى تحالف الطاجيك والأوزبيك، بقيادة أحمد شاه مسعود على مدينة كابول. على أن النزاعات الدموية بين مختلف الفصائل المقاتلة وتردى الأوضاع الداخلية، سمحت للطالبان الباشتون الذين يتمتعون بشرعية مزدوجة، دينية وعرقية، بالثأر واحتلال «الحزام» الباشتوني، أي الأقاليم التقليدية الواقعة تحت هيمنة هذه الإثنية في الجنوب.

بالإضافة إلى هذا، عدّ بروز الطالبان بمثابة رد على استنفاد النموذج السياسي الإسلامي للحكم، الذي مثله أحمد شاه مسعود وقلب الدين حكمتيار زعيم الحزب الإسلامي. ورغم اكتسائه صبغة حديثة وأيديولوجية، فإنه فقد نفوذه بسبب النزاعات بين الزمر المتنافسة وبسبب عجزه عن التعاطي مع المجتمع الأفغاني. وهذا ما دعا المهندسين الإسلاميين إلى التخلي عن مواقعهم للملا التقليديين، الذي ينادون بتطبيق الشريعة الإسلامية، وإبعاد النساء عن الساحة السياسية.

وتأتى كوادر الطالبان من المدارس الواقعة في المناطق الزراعية في جنوب أفغانستان؛ حيث موطن قبائل الباشتون من آل دوراني وآل جيلزاي، وكذلك من طلاب الدين القادمين من مخيمات اللاجئين الأفغانين في بيشاور. وينتمي الطالبان حصراً إلى الباشتون، الذين هيمنوا تاريخياً على الحياة السياسية في أفغانستان (باستثناء فترة قصيرة استولى فيها باتشي ساقاو الطاجكستاني على كابول عام ١٩٢٨، وانتهت بإعدامه على يد القبائل التي دعمت الملك نادر خان). وقد ضمت المدارس الدينية مختلف الشرائح الاجتماعية والقبائلية، بغض النظر عن انتماءات الطلاب العائلية والعشائرية. وسمحت هذه التعددية المدرسية بتوفير الأطر اللازمة لتوحيد العشائر وخاصة خلال الأزمات، ونالت حركة الطالبان دعم ورعاية حزب «جامعة علماء الإسلام»، وهو حزب سني باكستاني، قريب من رئاسة الوزراء السابقة بينظير بوتو.

وعلى الرغم من تدنى نفوذهم خلال فترة الاحتلال السوفياتي، بقي الباشتون في السلطة حتى خروج القوات الروسية عام ١٩٨٩. وعلى الأثر شكلت جبهة معادية لهم، مؤلفة أساساً من الطاجيكستانيين وعلى رأسهم برهان الدين رباني وأحمد شاه مسعود؛ ولذا تعدّ الانتصارات الأخيرة للطالبان بمثابة انتقام باشتوني واستعادة سيطرتهم ونفوذهم على أفغانستان. وبينما تمتع الطالبان بدعم باكستان والولايات المتحدة، حافظت إيران وروسيا على علاقات جيدة مع الحكومة السابقة.

ولكن بالعودة إلى الوراء ومنذ ٢٧ إبريل ١٩٧٨ حين قام الانقلاب العسكري الذي قاده حزب الشعب الديمقراطي الأفغاني، عاش البلد فترة من الاضطرابات الداخلية، لم تتخللها إلا فترات بسيطة من الهدوء. فقد وضع هذا الحزب المتمنى إلى الأيديولوجية الشيوعية حداً لرئاسة الأمير داوود. وكان هذا الأخير قد تمكن - بالاستناد إلى قبائل الباشتون - من قلب النظام الملكي، وخلع قريبه وابن عمه الملك زاهر شاه في يوليو ١٩٧٣، وبعد أسبوع على اغتيال زعيمه «مير أكبر خيبر»، استولى حزب الشعب الديمقراطي على السلطة، مستنداً إلى دعم الضباط الشيوعيين المواليين لموسكو، والذين تلقوا تدريبهم في روسيا. وأصبح زعيمه الجديد محمد طراقي رئيساً لـ «الجمهورية الديمقراطية لأفغانستان». ولكن الخلافات بين التيارين الرئيسيين لحزب الشعب، زعزعت نظام الحكم الجديد منذ قيامه حتى سقوطه في إبريل ١٩٩٢؛ فقد انقسم حزب الشعب فصيلين: حزب خلق المعتدل البراجماتي بزعامة نور طراقي، وحزب برشم (العلم) اليساري الأصولي بزعامة بيراك كرميل، نائب الرئيس. ولكن هذا الأخير، أبعد عن ساحة السياسة الأفغانية وأرسل ممثلاً لبلاده في براغ، في حين عمد الزعماء الأفغان إلى إقامة نظام شيوعي وتوثيق العلاقات مع موسكو على صعيد التعاون الاقتصادي والعسكري.

غير أن هذا الموقف الموالي لروسيا أدى - في نهاية الأمر - إلى القضاء على نظام الحكم في كابول. فروسيا، ومنذ عهد القياصرة، عدّت عدواً قومياً للأفغانين، الذين حافظوا على العداء للسوفيات في ما بعد. وفي سبتمبر ١٩٧٨

حدثت المواجهات بين الحكومة الجديدة والإخوان المسلمين على أبواب كابول، فيما كانت معارك عنيفة تدور في أقاليم كانار وباختيا وهيرات بين القوات النظامية وحركات المقاومة الإسلامية ومنها الحزب الإسلامي والجماعات الإسلامية ممن تعهدوا - خلال مؤتمر صحافي في إسلام آباد في ١٢ مارس ١٩٧٩ - بإسقاط نظام طراقي «المعادى للدين»، وإقامة «حكومة تستند إلى القرآن والسنة». وفي أغسطس، تمكن الحزب الإسلامي من إنشاء «حكومة إسلامية» في إقليم رمزات «المحرر». وتتابع الأحداث والمواجهات دافعة القوات السوفياتية إلى الاشتراك في المعارك ضد المتمردين، وأرسلت موسكو، منذ نهاية ١٩٧٩ خمسة آلاف مستشار عسكري لمساعدة القوات الأفغانية. ولكن الأوضاع تدهورت إثر ثورة القصر التي وقعت في ١٦ ديسمبر ١٩٧٩، والتي أدت إلى مقتل طراقي على يد رئيس الوزراء حفيظ الله أمين باسم إقامة «نظام اشتراكي أفضل»، وأثار هذا الانقلاب استياء موسكو التي كانت استقبلت طراقي قبلها بأيام بحفاوة بالغة. وسارع بريجنيف إلى الإمساك بزمام الأمور، وإرسال القوات السوفياتية ابتداء من ٢٤ من الشهر نفسه إلى أفغانستان، بحيث وصل إلى مطار كابول خمسون ألف جندي سوفياتي خلال أيام معدودة. ومع القوات السوفياتية، عاد بابر كرميل إلى كابول، وأعدم أمين في ٢٧ ديسمبر ١٩٧٩، وكانت موسكو تراهن على قدرة كرميل على القضاء على المقاومة الإسلامية. ولكن الفخ الأفغاني بدأ ينطبق على الاتحاد السوفياتي الذي قارنه بعض الساسة بالفخ الفيتنامي الذي وقع فيه الأميركيون. ولم تنته مغامرة السوفيات في أفغانستان إلا برحيل الجنود السوفيات الـ ١١٥,٠٠٠، بعد عشر سنوات من حرب دامية وباهظة الكلفة.

وكرثت المراهنات على سقوط كابول بعد رحيل الجنود السوفيات، ولكن نظام الرئيس نجيب الله الموالي للروس (الذي خلف كرميل بعد استقالة هذا الأخير «لأسباب صحية» عقب فشله في تحقيق برنامج المصالحة الوطنية عام ١٩٨٦) تمكن من الصمود ثلاث سنوات، قبل أن يسقط تحت ضربات الإسلاميين. وقد أسهمت الخلافات الدامية بين مختلف فصائل المقاومة في منح نظام نجيب الله

هذه المهلة الطويلة. وما إن دخل المجاهدون العاصمة كابول عام ١٩٩٢، حتى اندلعت الحروب بين المنتصرين، وأدت إلى تدمير ما تبقى من العاصمة. ولم تنل سلطة الرئيس ربانى اعترافاً جماعياً، فى الوقت الذى استمرت فصائل مسعود وحكمتيار ودوستم بالتقاتل، ثم بدأت وواصلت قوات الطالبان مسيرتها نحو العاصمة كابول، ولم تنفع المصالحة الأخيرة التى جرت فى شهر مايو ١٩٩٦، وعجزت عن صد طلاب الدين ومنعهم من دخول كابول فى ٢٧ سبتمبر بهدوء، «كما دخل الخمير الحمر إلى بنوم بنه» وفق تعبير أحد الناطقين باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

### \* الدور الباكستانى:

فى كتاب «تاريخ الحرب السرية فى أفغانستان» الذى نشره عام ١٩٩٢، يروى المسئول السابق عن الملف الأفغانى فى المخابرات الباكستانية، الجنرال محمد يوسف قصة «حربه» الأفغانية، ويصرح «أن الإشارة إلى قيام المخابرات الباكستانية بتدريب المجاهدين وتنظيم عملياتهم العسكرية ومرافقتهم إلى أفغانستان كان يعتبر من المحرمات، إلا أن سقوط العاصمة كابول، اعتبر انتصاراً عسكرياً لباكستان نفسها». . . وخلال سنوات الحرب ضد السوفيات، كانت باكستان تقدم الدعم والمساعدة لحليفها زعيم الحزب الإسلامى حكمتيار. ولكن هذا الأخير عجز - رغم العدة والعتاد الحديث الذى حصل عليه من جاره القوى - عن فرض انتصار حاسم على الأرض، وبسط هيمنته على بقية الأطراف المقاومة للروس. وتميزت مواقفه وتكتيكه الحربى بالتردد وباستراتيجية تتراوح ما بين التحالف مع عدوه مسعود، وبين محاربه، ومن ثم العودة إلى التحالف معه تبعاً.

وابتداء من ١٩٩٣، بدأت المخابرات الباكستانية البحث عن حليف جديد؛ نظراً لإدراك الولايات المتحدة متأخرة أن الشبكات الإسلامية السنية التى أسهمت فى إنشائها وتدعيمها للوقوف فى وجه السوفيات، انقلبت ضدها، ولاسيما عندما دعمت العراق إبّان حرب الخليج. وكانت هذه الشبكات تستند إلى الجماعات

الإسلامية الباكستانية وحكمتيار، وكذلك بعض المنظمات غير الحكومية المتمركزة فى بيشاور فى باكستان. ويعتقد بعض المراقبين أن الاعتداءات المناوئة للولايات المتحدة عام ١٩٩٢ ارتكبتها بعض أفراد الشبكة، وأنه لم تكن لإيران أية علاقة مباشرة بها، ولاسيما الاعتداء على المركز التجارى الأمريكى فى نيويورك عام ١٩٩٢.

هنا تتلخص ضربة المعلم الباكستانية فى نجاح وزير الداخلية فى حكومة بوتو السابقة، «ناصر الله بابر»، بإيجاد حل آخر باشتونى أصولى لا يفرض على إسلام آباد تعديل توجهها الاستراتيجى: الطالبان. وقد قامت دوائر المخابرات السرية الباكستانية، بالإضافة إلى «جماعة علماء الإسلام» بتعبئة وتدريب وإرشاد وإمداد الطالبان بالعدة والعتاد. وبالفعل، يعدّ «ناصر الله بابر» المحرك الرئيسى لهذه الحرب. فقد استطاع هذا الجنرال السابق والحاكم السابق لمناطق الشمال الشرقى العشائرية فى باكستان، تنظيم إعادة غزو أفغانستان بواسطة طلاب الدين الباشتون، الذين ظهروا على الساحة الأفغانية بشكل مفاجئ عام ١٩٩٣. وقد أكد بابر فى أوائل فبراير ١٩٩٧ «أن مشاريع أنابيب الغاز تتقدم كثيراً، وهى مموله وجاهزة للتنفيذ، ولكن المصارف لا زالت تطلب بعض الضمانات». وأضاف: «سترون أنه سيتم الاعتراف بحكومة الطالبان. ما هى إلا مسألة وقت ليس إلا». وقد بدأت عملية استقطاب طلاب المدارس القرآنية فى مخيمات للاجئين فى بيشاور. واتصفت مسيرة الطالبان - مسلحين بالقرآن والبنادق، نحو كابول - بالسهولة نسبياً، باستثناء هجومهم الأول عليها فى فبراير ومارس ١٩٩٥. وقد سهل تقدم «طلاب الدين» هؤلاء، تردى الأوضاع الداخلية إثر الحروب والنزاعات العنيفة بين مختلف الفصائل المعادية لهم من حكمتيار إلى دوستم وربانى ومسعود، بالإضافة إلى توق الشعب الأفغانى الذى أنهكته سنوات الحرب الطويلة إلى الهدوء والسلام.

ولم تكن مدارس الطالبان الدينية كافية لمد القوات العسكرية الطالبانية بالمعدات اللوجستية والعتاد الحربى الحديث الضرورى لخوض المعارك وخاصة لإحراز

النصر. ولا ريب أن المدرعات والطيران ووسائل الاتصالات الناجعة التي وضعت تحت تصرفهم أتت من باكستان، ولم تنشق من المدارس القرآنية. ففي ١٩٩٥، تمكن الطالبان من اعتراض طائرة الشحن السوفياتية المحلقة في أجواء قندهار، ويفترض هذا الأمر وجود جهاز رادار لتغطية الأجواء ولتحديد وجود الطائرات، ومن المعلوم أن باكستان وحدها تمتلك مثل هذه الأجهزة في المنطقة.

وتشكل «مدارس» الطالبان فروعاً لشبكة أكثر تعقيداً واتساعاً مركزها باكستان، وترتبط بحركة آل «ديوبانديس» الأصولية الإصلاحية وفرعها السياسي «جماعة علماء الإسلام» المتحالف مع حزب الشعب الباكستاني، وقد نجم هذا التحالف الغريب عن عداء «جامعة علماء الإسلام» لحزب «الجماعات الإسلامية» الإسلامي الراديكالي، الذي كان حليفاً قديماً للجنرال ضياء الحق. وكانت «الجماعات الإسلامية» ساندت لسنوات طويلة خلت «الحزب الإسلامي» الأفغاني التابع لقلب الدين حكمتيار المستفيد الرئيسي من المساعدات الباكستانية حتى ١٩٩٢. ويهدف المسؤولون الباكستانيون، عبر مساندتهم الطالبان، إلى إقامة نظام سياسي أفغاني تحت وصايتهم، ويستندون للتوصل إلى ذلك على التحالف الإثنى الباشتوني (فعدد لا بأس به من سكان المناطق الحدودية، وكذلك من الضباط الباكستانيين من الباشتون) والتحالف الطائفي.

وتسعى إسلام آباد إلى إقامة نظام حليف أو تابع على الحدود الباكستانية، من شأنه أن يكسبها عمقاً استراتيجياً في مواجهة الجار الهندي. فباكستان التي ولدت إثر تقسيم الإمبراطورية الهندية عام ١٩٤٧، تعاني من عقدة نقص تجاه الجار الهندي القوي، الذي تمكن من دحر قواتها المسلحة ثلاثة مرات متتالية. وقد سمح هذا التهديد الهندي بتعزيز قدرات الجيش الباكستاني، كما برر السياسة شبه الاستيطانية التي تمارسها إسلام آباد إزاء أفغانستان وتدخلها الدائم في شؤونها. ومن جهة أخرى تعرف باكستان أن إقامة نظام حليف في كابول سيسمح بتحقيق خرق اقتصادي مهم باتجاه آسيا الوسطى؛ فالمنطقة غنية بالغاز والنفط إلى جانب احتمال احتوائها على ثروات معدنية مختلفة. ولكنها لا تملك أي منفذ على

البحر، مما يحتم عليها سلوك طريق البر، والمرور بعدد من الدول التي تتنافس على الحصول على حق مرور هذه الثروات في أراضيها، ومنها: روسيا وباكستان وإيران. وقد حققت إيران التي تحاول خلق محور يربط بحر قزوين ب مياه الخليج، ثغرة في هذا الاتجاه بفضل اتصال خطوط السكة الحديد من تركمانستان حتى بندر عباس. . . وسمحت انتصارات الطالبان بإعادة فتح الطريق التي تصل تركمانستان بباكستان عبر أفغانستان، وهذا يعنى أن مشروع بناء خط أنابيب خاصة بالغاز والنفط تجتاز هذه المناطق، بات ممكناً.

ويعتقد المراقبون أن الولايات المتحدة تلعب الورقة الباكستانية أملاً منها بدفع إسلام آباد إلى التخلي عن طموحاتها النووية. وعلى كل حال فالأميركيون يفضلون أن تفيد باكستان من الخرق الاقتصادي باتجاه آسيا الوسطى، بدلاً من أن يصب الأمر في مصلحة عدوها الإيراني. ويعدّ التعاون بين واشنطن وإسلام آباد قديماً تماماً كالتعاون الذي يربط تقليدياً المخيم المنافس، أى الهند وروسيا. وقد سمح التحالف المذكور للأمريكيين بإنشاء نظام استماع خاص يسمح بمراقبة إيران ودول آسيا الوسطى عبر المحيط الهندي. واعتاد البلدان أن يلعبا اللعبة نفسها في أفغانستان؛ فقد دوماً طويلاً الحزب الإسلامى التابع لقلب الدين حكمتيار، قبل أن تكتشف الولايات المتحدة حصول الإرهابيين الذين نفذوا اعتداءات ضد مصالحها، على تدريبات عسكرية فى المخيمات التابعة لحكمتيار. وبعد التخلي عن هذا الأخير، ودخول الطالبان حلبة الصراع الدائر، ونجاحهم فى احتلال العاصمة كابول، بدأ الاميركيون بالتقرب منهم علناً، كما عرضوا عليهم بدء مباحثات حول مواضيع «الإرهاب وحقوق الإنسان وتهريب المخدرات».

كذلك هدفت الاستراتيجية الأميركية إلى الحد من المطامح الروسية فى المنطقة، ومنعها من إعادة تكوين حيز جيوبوليتيكي خاص بها، فالروس يهيمنون، عبر الحكومات «الصديقة» على مناطق طاجكستان، وكازاكوستان وكرخيزستان. ولكن الخرق الاقتصادي لصالح تركمانستان من شأنه أن يخلق تقارباً بين هذه الجمهورية وإسلام آباد.

وفي هذا الصدد أثارَت المعطيات الجيوبوليتيكية الجديدة خشية الكرملين؛ حيث دعا بوريس يلتسين دولة الاتحاد السوفيتي السابق إلى عقد مؤتمر قمة لبحث الأوضاع الإقليمية، وتخشى موسكو أن تفتح المنافذ الجديدة للجمهوريات السابقة إلى البحر بما يفك ارتباطها بموسكو ويحررها من هيمنتها. ويعدّ الروس أن المنطقة حيز خاص وحق مكتسب لروسيا، وأن مصالح هذه الأخيرة تصبح مهددة إذا ما طرأت معطيات جديدة، لا تأخذ هذه المصالح بعين الاعتبار. وتصب سياسة روسيا الحالية باتجاه الحفاظ على مناطق النفوذ القديمة، التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي، ويشكل أي خرق أو تراجع لهيمنتها هذه خسارة استراتيجية بالغة الأهمية. وبهذا الصدد تقلق الطاجكستان وروسيا في الوقت الراهن أكثر من غيرهما على مصيرهما، وتخشى موسكو أن تصبح هذه الجمهورية أول ورقة تسقط من يدها في المنطقة؛ فالنظام الشيوعي الجديد بقيادة «إمام على رحمانوف»، الذي يسيطر على هذه الجمهورية يجابه معارضة إسلامية شرسة، تنطلق تحديداً من شمال أفغانستان. وكان الجنرال «ليبيد» (مرشح الرئاسة السابق ضد يلتسين ثم حليفه في انتخابات الرئاسة السابقة، ثم سكرتيره للأمن القومي، ثم المعارض له بعد إقالة الأخير له من منصبه إثر صعود نجمه عقب مفاوضات مع ثوار الشيشان) قد حذر الطالبان من أن روسيا «تعدّ الحدود الطاجكستانية بمثابة حدودها الخاصة».

### \* إيران على الخط:

شكل احتلال الطالبان لمدينة هيرات، في ٥ سبتمبر ١٩٩٥، وهي المدينة التي تعدّ تاريخياً وجغرافياً قريبة من إيران، منعطفاً في السياسة الإيرانية، فإيران كانت قد ساندت التحالف الحكومي للرئيس رباني والزعيم الطاجيكي أحمد شاه مسعود. وفي أكتوبر ١٩٩٥، قامت القوات الحكومية بهجوم على هيرات انطلاقاً من الحدود الإيرانية، بعد حصولها على الضوء الأخضر من طهران. كذلك نظمت إيران جسراً جويّاً بين مدينة مشهد (في إيران) وبغرم (في

أفغانستان)، وأقام الإيرانيون خمسة مخيمات للتدريب فى شرقى مشهد تحت إشراف إسماعيل خان، زعيم المقاومة السابق وعضو حزب الجماعات الإسلامية فى هيرات (وكان التجأ إلى مشهد بعد إبعاده على يد الطالبان)، ودفعت إيران حزب الوحدة الشيعى والجنرال الأوزبكى رشيد دوستم إلى عقد تحالف مع ربانى ومسعود.

ويعدّ الطالبان الباشتون أعداء للشيعى ولإيران التى تتهمهم بالعمالة لأميركا؛ فقد نالوا مساعدة «الشیطان الأكبر» الممثل بالولايات المتحدة وباكستان. وتعدّ إيران أن مشروع أنابيب الغاز، الذى يمر وفق المشروع الأمريكى - الباكستانى من تركمانستان إلى باكستان عبر هيرات فى أفغانستان، يتجنب إيران، ويسمح بحرق اقتصادى لآسيا الوسطى التى تحتوى على احتياطى مهمّ من الطاقة. وتعمد الصحافة الإيرانية إلى التشهير بالممارسات البدائية للطالبان وأيديولوجيتهم «الرجعية»، وينبثق هذا العداء من كون الإسلام على طريقة الطالبان، لا يتمحور حول فكر سياسى كما كان الحال بالنسبة إلى إسلامى إيران؛ فهو يعدّ متطرفاً شديد المحافظة، ولا يمتنع عن إقامة تحالف مع الغرب. وبينما انبثقت الحكومة الإيرانية من إسلام ثورى مسيىس ومؤسس على الخطاب المعادى للإمبريالية (كان العمل الأول الذى قام به الطالبان، مهاجمة مركز الأمم المتحدة - الذى كان الرئيس نجيب الله التجأ إليه منذ ١٩٩٢ - وإعدامه، بالإضافة إلى أخيه «شهبور أحمد زای»). ولم يثر إعدام نجيب الله ردود فعل مهمة فى أفغانستان التى عانت الأمرين من عناصر «الخاد» (المخابرات السرية الأفغانية) التى أسسها نجيب الله. . شريحة واحدة ربما أسفت على نظامه، وهى المرأة الأفغانية التى حرّم عليها التعليم والعمل والخروج دون ارتداء البرقع، كذلك أرسى طلاب الدين نظام الشريعة الإسلامية على الطريقة السنية، وعمموا العقوبات الجسدية المباشرة بحق المجرمين واللصوص.

ويؤكد «الملا محمد عمر»، زعيم حركة الطالبان، فى مقابلة نشرتها مجلة

«بوليتيك انترناشيونال» (العدد ٧٤) أن «الإسلام يعارض السجن، فحبس الرجل يعنى حرمان عائلته من معيها. بينما يشكل إصبعه أو ذراعه إيفاءً لدينه إلى المجتمع، ويسمح له بالعودة والعمل لإعالة عائلته. وأخيراً، فهذه الطريقة تسمح للدولة بالحد من النفقات فى بناء السجون والاحتفاظ بالناس وإعالتهم».

ويشير الوضع الأفغانى قلق بعضهم ومعارضة بعضهم الآخر؛ فإيران وطاجكستان تهتمان بمصير الأعراق والطوائف الأفغانية التى تقيم علاقات جيدة معها كالشيعة الأفغان (الهازارا) والطاجيك وغيرهما. ومن المحتمل أن يدفع هذا الوضع إيران والجمهوريات المتضررة من النفوذ الباشتونى كطاجكستان واوزبكستان، إلى مساندة القوات المعارضة وتسليحها للوقوف فى وجه الزحف الطالبانى. بالمقابل، يتساءل بعض المراقبين ما إذا كان باستطاعة الولايات المتحدة تحمل التطرف الطالبانى؟! . . . وتعرب روسيا والصين عن قلق متزايد إزاء تقدم الطالبان، فى الوقت الذى تشهد بعض مناطقهما الحدودية تزايداً فى نشاط المجموعات الإسلامية المعارضة أو الانفصالية.

ويذهب الخبراء إلى أن هيمنة الطالبان على الجنوب والوسط الأفغانى من الممكن أن تكرر تقسيماً عملياً لأفغانستان إلى كيانين مختلفين. وفى جميع الأحوال. . . فإن هذا الوضع لا بد وأن يخلق مشاكل عدة بالنسبة إلى باكستان، بسبب انتماء سكان الأقاليم الشمالية الغربية إلى الباشتون. وبالفعل بدأت الحدود بين البلدين بالاختفاء تدريجياً، وبدأت بعض قبائل الباشتون التابعة للدولتين بتشكيل إمارات مستقلة والانزلاق إلى الأصولية الدينية المتطرفة. هذا فى الوقت الذى تعاني فيه باكستان من النزاعات والعنف الداخلى، الذى تؤججه الرشوة والممارسات المافيوزية».

وقد أعلن عدد كبير من المسئولين الإيرانيين قلقهم من انتصارات الطالبان، وخشيتهم على مستقبل أفغانستان. وعدّ سقوط كابول خسارة لإيران وفشلاً لديبلوماسيتها، ولم يجد ضلوع إيران إلى جانب القوات الحكومية والجولات

الديبلوماسية لـ «على أكبر ولايتي» وزير الخارجية الإيراني السابق بمنع تقدم الطالبان. هذا في حين دفع موقف إيران المتدخل في الشؤون الأفغانية إلى اهتمام الأميركيين المتزايد بمصير أفغانستان، كما دفعهم إلى إعطاء الضوء الأخضر لباكستان لتعزيز مواقع الطالبان، ويدل هذا على أن العلاقات بين القوى الأجنبية تبقى حاسمة بالنسبة إلى مستقبل الحرب الأفغانية.

### \* دور أمريكي جديد:

بعد شهر من وصف وزيرة الخارجية الأميركية (مادلين أولبرايت) حكومة طالبان في أفغانستان بأنها موضع ازدراء بسبب ممارساتها في مجال حقوق الإنسان ومعاملة المرأة، وبعد أشهر فقط على إعلان وزارة الخارجية الأميركية ووكالة المخابرات المركزية «سى آى إى»، أن حركة طالبان مسؤولة عن تصدير وتهريب كميات كبيرة من المخدرات إلى أوروبا والولايات المتحدة من أراضيها، وبعد بضعة أشهر من إغلاق سفارة أفغانستان في واشنطن؛ لعدم رغبة الحكومة الأميركية في الوقوف إلى جانب طالبان في صراعها مع ممثل الحكومة الأفغانية السابقة في العاصمة الأميركية «واشنطن». . فإنه يبدو أن صفقة تجارية تقدر قيمتها بمليارين ونصف المليار دولار قد فتحت أبواب الخارجية الأميركية أمام وفد من ممثلي حكومة طالبان. وأكثر من ذلك، تقول مصادر أفغانية: إن واشنطن باتت مستعدة للسعي للاعتراف بحكومة طالبان، وحشد التأييد الدولي لها؛ من أجل الحصول على اعتراف عالمي بها. ولكن كل ذلك بثمن، أو أثمان؟

ما الأسباب الكامنة وراء التغيير في سياسة الولايات المتحدة؟

ما الثمن الذى تدفعه طالبان؟ وماذا وعدت واشنطن طالبان به؟

وهل تستطيع طالبان دفع الثمن الذى تطلبه واشنطن؟

وما دور إيران فى هذه العملية كلها؟ بدأت القصة، حسب مصادر أفغانية

وثيقة الاطلاع فى واشنطن بالزيارة، التى قام بها وفد رفيع المستوى يمثل عدداً من وزارات حكومة طالبان إلى الولايات المتحدة فى أوائل ديسمبر ١٩٩٧، عقد خلالها اجتماعات مع مسئولين رفيعى المستوى فى وزارة الخارجية الأمريكية، من بينهم مسئولون فى مكتب مكافحة الإرهاب فى الوزارة. وأثارت هذه الاجتماعات التكهنات فى واشنطن بأن إدارة الرئيس كليتتون أصبحت على وشك الاعتراف بحكومة طالبان، التى تسيطر على ما يقرب من ٨٠ بالمائة من أراضي أفغانستان، على الرغم من أنها لا تتمتع سوى باعتراف دولتين فى العالم، هما: المملكة العربية السعودية وباكستان، وهى التى انطلقت الحركة من مخيمات اللاجئين الأفغان فيها أصلاً.

ولكن مصادر أفغانية فى واشنطن ذكرت أن زيارة الوفد الأفغانى، التى تصر واشنطن وحكومة طالبان على أن طابعها كان تجارياً بحتاً، تطرقت أيضاً إلى قضية خلافية بين واشنطن وحركة طالبان، تتعلق باعتراف واشنطن بتلك الحكومة. وهذه القضية هى تسليم المعارض السعودى أسامة بن لادن وعدد من الأفغان العرب، الذين تشبه واشنطن فى أنهم نفذوا، أو خططوا، أو ساعدوا على تنفيذ عمليات ضد أميركيين أو مصالح أميركية فى العالم، كما كشفت هذه المصادر أن واشنطن تقدمت بطلبات أخرى، ولكنها «وعدت بتقديم مساعدات أخرى لحكومة طالبان».

رتب هذه الزيارة ممثلو شركة تدعى «أونوكال»، وهى شركة نفطية أميركية تتخذ من ولاية كاليفورنيا مقراً لها، وتأمل فى أن تفوز بعطاء لبناء خطى أنابيب غاز طبيعى ونفط من تركمنستان وجمهوريات آسيا الوسطى الأخرى إلى باكستان مروراً بالأراضى التى تسيطر عليها حركة طالبان فى أفغانستان. وتطمح الشركة الأميركية أونوكال أيضاً فى أن تفوز بعطاء لبناء خط أنابيب نفطى، يصل بين حقول النفط فى جمهوريات آسيا الوسطى إلى الساحل الباكستانى بالقرب من

كراتشى، مروراً بالأراضى الأفغانية. ولكن شركة أرجنتينية تدعى «برايداس للطاقة»، تقول: إن إقامة خط الأنابيب يمكن أن يعود على أفغانستان بما يقرب من ٣٠٠ مليون دولار سنوياً، تنافس أونوكال على العطاءين.

وتقول المصادر الأفغانية فى واشنطن: إن منافسة الشركة الأرجنتينية كانت أحد الأسباب الرئيسة، التى أدت فى الواقع إلى إعادة واشنطن النظر فى موقفها من حركة طالبان، وكشفت هذه المصادر أن شركة أونوكال الأمريكية قد عقدت عدة اجتماعات مع مسؤولى وزارة الخارجية الأمريكية فى أخريات عام ١٩٩٧، وقامت «بمحاولات لإقناع الخارجية بدعم محاولاتها الفوز بالعطاء». وفى حين أن المصدر الأفغانى قال: إن الحوار لم ينقطع بين طالبان والحكومة الأمريكية على مدى السنتين الماضيتين «عبر قنوات مختلفة منها وزارة الخارجية والأجهزة الأمنية الباكستانية»، فإنه أشار إلى أن «أونوكال» حاولت «رفع مستوى هذا الحوار بين طالبان وواشنطن وتسريعه» عن طريق دعوة وفد طالبان إلى الولايات المتحدة. وكانت تقارير قد ذكرت أن مفاوضات جارية منذ بضعة أشهر بين الخارجية الأمريكية وحكومة طالبان حول شروط الاعتراف بحكومة الأخيرة، وأن أهم تلك الشروط كان الموافقة على تسليم الملياردير أسامة بن لادن، الذى تتهمه واشنطن بأنه يمول عديداً من الحركات الإسلامية المتطرفة، وربما كان مسؤولاً عن تمويل عمليات محددة، قام بها أنصاره ضد منشآت ومصالح أميركية فى المنطقة.

وقالت «تيرى كوفنجتون»، الناطقة باسم الشركة الأمريكية أونوكال، رداً على سؤال عما إذا كانت شركتها هى التى رتبت اللقاء مع مسؤولى الخارجية الأمريكية: إن «الوفد طلب زيارة مكاتبنا ووجهنا إليهم الدعوة للقيام بالزيارة»، ولكنها امتنعت هى الأخرى عن الكشف عن فحوى الاجتماعات التى أجراها الوفد فى واشنطن، وعما إذا كان وراءها دافع سياسى، ولكن كوفنجتون أقرت

بأن شركتها معنية بمشروع خطى الأنابيب، وأن المنافسة «احتدت» مع الشركة الأرجنتينية وشركات أخرى.

وضم الوفد الأفغانى كلا من القائم بأعمال وزير الصناعة والمناجم فى حكومة طالبان أحمد خان، والقائم بأعمال وزير الثقافة والإعلام أمير متقى، ونائب وزير التخطيط دين محمد، بالإضافة إلى ممثل حكومة طالبان فى الأمم المتحدة مجاهد حكيم. . واجتمع الوفد الأفغانى بعددٍ من مسؤولى وزارة الخارجية الأمريكية، كان فى مقدمتهم المساعد الجديد لوزيرة الخارجية الأمريكية لشئون جنوب آسيا «كارل أندرفورث»، الذى صادق مجلس الشيوخ الأمريكى على تعيينه فى شهر نوفمبر ١٩٩٧، ومنسق شئون مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية «فيليب ويلكوكس» ومسئولون آخرون من مكتبى جنوب آسيا، ومكافحة الإرهاب بالخارجية الأمريكية.

وحول ما إذا كانت اجتماعات أواخر ١٩٩٧ تعكس تغييراً فى السياسة الأمريكية تجاه حكومة طالبان وتمهيداً للاعتراف بها، أكد مسئول فى وزارة الخارجية الأمريكية أن الاجتماعات كانت ذات طابع تجارى وسياسى، ولكنه رفض الخوض فى التفاصيل. ولكنه كشف أن الخارجية أوضحت «للممثلين الأفغان بأن خط الأنابيب يمكن أن يكون معيناً للشعب الأفغانى، وإعادة إعمار أفغانستان، ولكن ذلك لن يتم قبل أن تكون هناك تسوية سياسية». وأضاف أن الخارجية الأمريكية أبلغت ممثلى الوفد الأفغانى أن على حركة طالبان «أن تقيم حكومة عريضة التمثيل تشمل منافسيها، قبل أن تدعم واشنطن خط إقامة أنابيب النفط والغاز عبر أفغانستان».

وكان الوفد الأفغانى قبل وصوله إلى واشنطن وعقده اجتماعات مع مسؤولى الخارجية الأمريكية قد زار منشآت تابعة لشركة أونوكال بولاية تكساس الأمريكية، كما اجتمع بعددٍ من مسؤولى جامعة نبراسكا الأمريكية، التى تقوم بتنفيذ تعاقد

تبلغ قيمته السنوية ما يقرب من مليون دولار، لتدرب الأفغان العرب على تعلم بعض الحرف الصناعية البسيطة، مثل: الخراطة والنجارة والكهرباء والإدارة والمهن الطبية المساعدة، ويمول هذا المشروع برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة.

وفى حين أن وزارة الخارجية الأميركية تصر على أن محادثات مسؤوليها مع وفد طالبان كانت «صريحة ومفيدة»، وأنها اقتصرت على الحديث عن قضية بناء خط أنابيب الغاز وقضايا أخرى، مثل: إنتاج الحشيش والأفيون فى الأراضي التى تسيطر عليها طالبان، ومعاملة الحكومة للنساء فى أفغانستان، فإن مصادر أفغانية وثيقة الصلة بوفد طالبان فى واشنطن أقرت بأن الأميركيين «أثاروا مسألة بن لادن وأنصاره، وأن الأميركيين طرحوا القضية فى معرض النقاش، الذى دار حول قضية الاعتراف وشروط ذلك». وقال مصدر أفغانى: إن موقف الوفد الأفغانى الذى زار واشنطن تمثل فى الاستماع إلى الطرح الأمريكى، ولكنه شدد على أنه ليس مخولاً للرد على الطروحات الأميركية، مع أنه مستعد لنقل الرسالة إلى قيادة طالبان. «ورداً على سؤال حول ما إذا كان «رأس بن لادن أصبح على الطاولة»، قال المصدر الأفغانى: «نعم إن الأميركيين أثاروا قضيتهم وقضية عدد من الأفغان العرب الآخرين». وكشف المصدر الأفغانى أن المسؤولين الأميركيين طرحوا «عدة قضايا سياسية» فى جلسات الحوار، التى عقدها مع ممثلى حكومة طالبان. وزاد أن واشنطن «بدت معنية فعلاً بالعمل لإيجاد حل سياسى للقضية الأفغانية، ولكن ضمن شروط». وأوضح أن أهم شروط واشنطن هى التالى:

١ - أن تلتزم طالبان إقامة حكومة واسعة التمثيل، تشمل الفصائل الأخرى من المعارضة الأفغانية، ضمن تسوية سلمية يمكن التوصل إليها بمساعدة نشطة من واشنطن.

٢ - أن تلتزم حكومة طالبان عدم دعم الإرهاب، بما فى ذلك إيواء الإرهابيين أو تسليحهم أو توفير الدعم اللوجستى لهم.

٣ - يمكن العمل على حل مشكلة المئات من الأفغان العرب وغيرهم، الذين مازالوا يقيمون بصورة غير مشروعة في أفغانستان «على مراحل».

٤ - أن تلتزم الحكومة الأفغانية الأعراف والأنظمة الدولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وخصوصاً النساء.

٥ - أن تلتزم مكافحة زراعة الحشيش والأفيون وغيرهما من المخدرات، وعدم المساعدة في الاتجار بها.

وقال المصدر الأفغاني: إن قضية «بن لادن» بحثت بتوسع حين طرح البنديان الثاني والثالث. وعلى الرغم من أنه قال: إن الوفد الأفغاني أكد للأميركيين أن بن لادن «ضيف» على حكومة طالبان، ولا يقوم بأية أعمال إرهابية من الأراضي الأفغانية، فإن الأميركيين أصرروا على أنه يمثل خطراً كبيراً على المصالح الأميركية، ويمكن أن يكون مسئولاً عن عمليات استهدفت أميركيين. وعند هذا الحد قال المصدر الأفغاني: إن وفد طالبان «طلب تأجيل بحث هذه القضية وإحالتها إلى قيادة طالبان».

ومقابل ما تطلب واشنطن من طالبان القيام به، كشف المصدر الأفغاني أن المسؤولين الأميركيين أبلغوا إلى الوفد الأفغاني أنهم مستعدون لعمل التالي:

١ - السعى لحل الأزمة سياسياً في أفغانستان بطريقة تبقى الحركة في سدة السلطة، شريطة أن تشارك فعاليات وفضائل أخرى في الحكم الأفغاني.

٢ - أن تعترف واشنطن بالحكومة الجديدة، وتقبل ممثلها الدبلوماسيين في واشنطن وبقية المدن الأميركية الأخرى.

٣ - أن تسعى واشنطن لكسب الاعتراف الدولي لحكومة طالبان، كما تلتزم مساعدتها على الحصول على حق تمثيل البلاد في جميع المؤسسات الدولية.

٤ - أن تعمل واشنطن على تقديم برنامج مساعدات أميركي شامل لأفغانستان، لمساعدتها على إعادة الإعمار والبناء.

٥ - أن تقف إلى جانب طلباتها للحصول على الدعم من المؤسسات الدولية التمويلية كالبنك وصندوق النقد الدوليين. ويعتقد المراقبون السياسيون في واشنطن أن موافقة وزارة الخارجية على الاجتماع بممثلي طالبان، على هذا المستوى، يعنى أن الطريق أصبح ممهداً فعلاً أمام تغيير كبير فى السياسة الأمريكية تجاه أفغانستان وحكومة طالبان.

وجدير بالذكر أن الخارجية الأمريكية كانت قد أغلقت فى مطلع العام ١٩٩٧ السفارة الأفغانية فى واشنطن، بعد نزاعات عنيفة بين ممثل طالبان فى السفارة وسفير الحكومة الأفغانية السابقة فى العاصمة الأمريكية «واشنطن». ولكن واشنطن وافقت على الإبقاء على السفارة الأفغانية، التى تمثل الرئيس ربانى، مفتوحة فى الأمم المتحدة، ولكنها فى حين أغلقت السفارة فى واشنطن فإنها لم تطرد أيضاً من موظفيها، لا ممثل حكومة ربانى ولا ممثل طالبان. ويعتقد أن الحكومة الأمريكية فى هذه المرحلة أرادت ألا تظهر، وكأنها تحبذ جهة على أخرى، ولكن اجتماع الخارجية اللاحق جاء على غير تلك السياسة المتحفظة.

ويبدو ما حدث مناقضاً تماماً لتوجهات الحكومة الأمريكية تجاه طالبان، حتى إلى منتصف عام ١٩٩٧. وبدا من تلك التوجهات فى الفترة القصيرة - السابقة على تلك التطورات الأخيرة - أن الحكومة الأمريكية ليست على وشك أن تعترف بطالبان. وكانت تلك التوجهات تشير إلى أن واشنطن لا تراهن على طالبان، بل تتوقع أن تستمر المقاومة لها من الفصائل الأفغانية المعارضة. . فقد كانت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية قد أصدرت (فى أوائل ديسمبر ١٩٩٧) قبل أسبوعين فقط من الاجتماع الأخير، تقريراً تكهن بأن النجاحات العسكرية، التى حققتها حركة طالبان فى السنتين الماضيتين (٩٦ و ١٩٩٧) «لا تضمن أن تتمكن الحركة من السيطرة على كامل أنحاء أفغانستان حتى فى الأمد البعيد»، كما تكهن بأن الفصائل المعارضة يمكن أن تواصل المقاومة ضد طالبان عسكرياً من مواقع صغيرة، أو من قواعد فى دول مجاورة، فضلاً عن أن السياسات الاجتماعية

المحافظة التي تحاول طالبان تطبيقها قد تؤدي إلى شكل من أشكال المقاومة المدنية ضدها في المناطق التي تسيطر عليها».

وكذلك تحدث التقرير عن علاقة طالبان بإيران، في حال سيطرة الأولى على كامل أرجاء أفغانستان، وقال: إن تلك العلاقات بين طالبان وإيران من الممكن أن تظل «ضعيفة»، إلا أنه يضيف أن العوامل التي ستحكم تلك العلاقات ستتمثل في الطريقة التي ستعامل بها طالبان الأقلية الشيعية في أراضيها، واحترام حدود إيران، واستمرار مساعدة إيران لعناصر مناوئة لطالبان.

ولكن التقرير لم يسم حركة طالبان بأنها حركة إسلامية أصولية، وإن كان هاجمها من مناح أخرى. وقال التقرير: إن طالبان «لا يبدو حتى الآن أنها ملتزمة أية أجندة إسلامية راديكالية، ولكن علاقاتها بحركات متشددة وعلاقتها مع المعارض السعودي المتشدد «أسامة بن لادن» يمكن أن تجر الحركة إلى تحالف مع حركات إرهابية (أعلن في ٢٣/٢/١٩٩٨): أن قادة إسلاميين مقيمين في أماكن مختلفة قد شكلوا «جبهة عالمية لجهاد اليهود والصليبيين». وأصدر هؤلاء القادة بياناً تضمن «فتوى شرعية»، تفيد أن «حكم قتل الأميركيين وحلفائهم، مدنيين وعسكريين، فرض عين على كل مسلم». وأوضح البيان أن من بين مؤسسي الجبهة كلا من: أسامة بن لادن، وزعيم جماعة «الجهاد» المصرية الدكتور أيمن الظواهري، والقطب البارز في تنظيم «الجماعة الإسلامية» المصري الشيخ رفاعي أحمد طه (أبو ياسر)، وسكرتير جمعية علماء باكستان «مير حمزة»، وزعيم «حركة الأنصار» في باكستان «فضل الرحمن خليل»، وزعيم «حركة الجهاد» في بنجلاديش الشيخ «عبد السلام محمد». وجاء في البيان: «لا أحد يجادل اليوم في حقائق توافرت عليها الشواهد، وأطبق عليها المتصلون. ونحن نذكرها ليتذكر من تذكر وليهلك من هلك ويحیی من حی عن بینة»، وعدّ أن «أميركا تحتل أرض المسلمين»، وأضاف: «رغم الدمار الكبير الذي حل بالشعب العراقي، ورغم العدد الفظيع من القتلى الذي جاوز المليون، يحاول الأميركيون مرة أخرى معاودة هذه المجازر المروعة - أزمة تفتيش القصور الرئاسية في فبراير

١٩٩٨ ، والتهديد بضرب العراق من قبل أمريكا وبريطانيا، بغرض إجبار قيادته على احترام القرارات الدولية - كأنهم لم يكتفوا بالحصار الطويل بعد الحروب العنيفة ولا بالتمزيق والتدمير، فها هم يأتون اليوم ليسيّدوا بقية هذا الشعب» . . . «وإذا كانت أهداف الأميركيّان من هذه الحروب دينية واقتصادية . . فإنها كذلك تأتي لخدمة دويلة اليهود، وبصرف النظر عن احتلالها لبيت المقدس وقتلها للمسلمين. ولا أدل على ذلك من حرصهم على تدمير العراق أقوى الدول العربية المجاورة، وسعيهم إلى تمزيق دول المنطقة إلى دويلات ورقية تضمن بفرقتها وضعفها بقاء إسرائيل» .

ووجه البيان الحديث إلى الأمة المسلمة قائلاً: «إن كل تلك الجرائم والبواقي من الأميركيّان هي إعلان صريح للحرب على الله ورسوله ﷺ، وقد أجمع العلماء سلفاً وخلفاً، عبر جميع العصور الإسلامية على أن الجهاد فرض عين إذا داهم العدو بلاد المسلمين. ونحن بناء على ذلك وامثالاً لأمر الله تعالى، نفتى جميع المسلمين بالحكم التالي: إن حكم قتل الأميركيّان وحلفائهم مدنيين وعسكريين فرض عين على كل مسلم، أمكنه ذلك في كل بلد تيسر فيه ذلك؛ حتى يتحرر المسجد الأقصى من قبضتهم، وحتى تخرج جيوشهم من كل أرض الإسلام»، وتابع: «إننا باسم الله، ندعو كل مسلم يؤمن بالله ويرغب في ثوابه إلى امثال أمر الله بقتل الأميركيّان ونهب أموالهم في أى مكان وجدهم فيه وكل وقت أمكنه ذلك»، ودعا البيان علماء المسلمين وقادتهم وشبابهم «إلى شن الغارة على جنود إبليس من الأميركيّان». . وقالت مصادر إسلامية خارج مصر إن هؤلاء القادة «وضعوا الخلافات جانباً، واتفقوا على توحيد الهدف الذى يسعون إليه»، وأنهم «بصدد وضع آليات تنفيذ ما جاء فى البيان» .

لكن هذه المصادر ذكرت أن الاتفاق يعكس «تقارباً فى وجهات نظر ومواقف تنظيمى جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية المصريين»، موضحة أنها المرة الأولى التى يوقع فيها زعماء التنظيمين على بيان واحد، ويتفقون على قضية استراتيجية منذ تم الانفصال بين التنظيمين عام ١٩٨٣ .

والمعروف أن تنظيم «الجهاد» نشأ في منتصف السبعينيات، وكان عبارة عن جماعات متفرقة، تمكن المهندس «محمد عبد السلام فرج» (أعدم بعد اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات) من توحيدها، في حين نشأت «الجماعة الإسلامية» في الفترة نفسها بين الأوساط الطلابية في الجامعات، وكان يقودها «كرم زهدى» (يقضى عقوبة السجن المؤبد حالياً في قضية اغتيال السادات). وأسفر لقاء عقد بين «فرج» و«زهدى» في بداية العام ١٩٨١ عن اندماج التنظيمين في تنظيم واحد، نفذ أعضاء فيه عملية اغتيال الرئيس المصري، ولكن خلافات دبت داخل السجن بين قادة الجماعتين أدت إلى انفصالهما.

وأشار المراقبون إلى أن التناقضات بين تنظيمي «الجماعة الإسلامية»، وجماعة «الجهاد» المصريتين حالت، خلال السنوات الماضية، دون اتفاق التنظيمين على مواقف موحدة تجاه قضايا عدة، يحتاج تجاوزها إلى وقت طويل، الأمر الذي يرجح أن الظواهرى وطه عقدا لقاءات مطولة في حضور بن لادن؛ لتجاوز الخلافات والتغلب على التناقضات).

ويضيف التقرير أنه على الرغم من أن طالبان تقول إن بن لادن «ضيف» عليها، وأنها لن تسمح له بالقيام بأعمال إرهابية من أراضيها، فإن «قدرة بن لادن على تقديم الدعم المالى لطالبان قد تبطئ قيامها بأى عمل ضده» (أفادت مصادر أفغانية مطلعة، في ١٢/٣/١٩٩٨، أن أسامة بن لادن المقيم في مدينة «قندهار» جنوب غربى أفغانستان (خاضعة لحركة طالبان)، يقوم الآن بدور الوسيط بين الحركة وبعض القادة الميدانيين في ولاية «لجمان» شرق أفغانستان، وعلى رأسهم «عبد الله جان» التابع للحزب الإسلامى بزعامة «قلب الدين حكمتيار»، الذى دخل حديثاً على خط المواجهة مع طالبان، إلى جانب المعارضة، بعد غياب دام عاماً كاملاً في طهران.. وكانت المعارضة الأفغانية قد تمكنت في أخريات العام ١٩٩٧ من الاستيلاء على بعض البلدان الاستراتيجية شرق أفغانستان، ويستعد بعض قادتها الميدانيين لحشد فى الشرق؛ لشن هجوم مضاد على طالبان.

وأكدت مصادر مقربة من حركة طالبان أن «بن لادن» اشترى حوالى ٢٧٠

سيارة بيك أب، وصلت في بدايات العام ١٩٩٨ إلى جمهورية تركمانستان المجاورة للمناطق الأفغانية، التي تسيطر عليها حركة طالبان، ثم نقلت بعد ذلك إلى داخل الأراضي الأفغانية. وكان بن لادن قد تبنى عدداً من المشروعات الاقتصادية الكبيرة في الجنوب والجنوب الغربي من أفغانستان، شملت بناء سد ضخمة، وشق عدد من الترع والمصارف وتمهيد كثير من الطرق، هذا عدا بعض المشروعات الإنتاجية بغرض دعم أهالي المنطقة اقتصادياً. وقد تردد أن بن لادن قد أدخل المستشفى في كابول في الأول من مارس ١٩٩٨، ويبدو أن فحوصات عادية أجريت له، عاد بعدها إلى مقر إقامته الدائم في قندهار. ويقوم مع بن لادن العشرات من العرب مع عائلاتهم، وبعضهم شارك في المعارك، التي خاضتها الحركة ضد معارضيها، وسقط عدد منهم قتلى وجرحى. كما اتهم تقرير «سى. أى. إيه» الحركة بأنها ضالعة في تجارة المخدرات المحلية والدولية، ويقول: إن «أهمية إنتاج المخدرات في المنطقة التي تحت سيطرتها للاقتصاد المحلي يحد من رغبة طالبان في تقليص أو ضرب هذه التجارة».

وكذلك فإن تقرير حقوق الإنسان الذي أصدرته وزارة الخارجية في مطلع العام ١٩٩٧ أيضاً، اتهم طالبان بالقيام «بممارسات تمييزية وواسعة النطاق ضد النساء والبنات» في البلاد، ووصف التقرير تلك الممارسات بأنها أعادت البلاد إلى العصور الحجرية!.. وطالب بوقف تلك الممارسات.

إدًا، ما الذي حدث؟ وهل باتت واشنطن مستعدة للاستدارة ١٨٠ درجة في موقفها من طالبان، لكي تعترف بها؟

يقول المراقبون والمسؤولون الأميركيون السابقون المعنيون بالشأن الأفغاني: إن واشنطن برفعها سقف نشاطها في السعي إلى حل سلمى للأزمة الأفغانية، يبدو أنها تريد استغلال عدد من الأحداث المتقاطعة، التي يمكن أن توفر الفرصة الأفضل منذ سنوات للتوصل إلى مثل هذا الحل. ومن هذه الأحداث القناعات على نطاق واسع بأن طالبان قد بلغت مداها من حيث السيطرة على الأرض في

أفغانستان، وأنه ليس من المرجح لها أن تحتل أراضي أخرى ذات أهمية في تغيير موازين صراعها مع منافسيها.

كما يعتقد هؤلاء المراقبون أن تحسن الأجواء «ولو خطابياً بين طهران وواشنطن ربما دفع باتجاه نوع من التعاون بين البلدين؛ من أجل حل الأزمة الأفغانية». والدليل على ذلك أن ممثلين عن الحكومتين الأميركية والإيرانية بدأوا منذ نوفمبر ١٩٩٧ اجتماعات هادئة في نيويورك، ضمن مجموعة من الدول الأخرى المعنية بحل الأزمة الأفغانية، من أجل إيجاد مخرج سلمي للأزمة الأفغانية الدموية، التي أدت إلى قتل عشرات الآلاف، وتدمير البلاد وإعادةتها إلى القرون الوسطى. ويسعى أعضاء هذه اللجنة، كلُّ له أهدافه وأجندته السياسية، إلى صوغ مسودة ورقة سياسية، تسمح بأن تكون مقدمة لإيجاد ذلك المخرج السياسي.

وتوفر هذه اللقاءات، التي بدأت تولى خاتمي الحكم رسمياً في شهر أغسطس ١٩٩٧ لا مجرد فرصة نادرة للاتصال المباشر بين الدبلوماسيين الأميركيين والإيرانيين، بل فرصة لإقامة علاقة أطول بين واشنطن وممثلي حكومة خاتمي. وعلق مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشئون جنوب آسيا «كارل أندرفورث»، الذي يقود الجانب الأميركي في هذه اللقاءات على هذه الاجتماعات، بأن واشنطن تأمل في أن يقوم الإيرانيون بدور إيجابي في ممارسة نفوذهم؛ من أجل وقف القتال وإحلال السلام في أفغانستان.

وتشارك في هذه اللقاءات عدا إيران والولايات المتحدة، روسيا والصين، وعدد من جيران أفغانستان من جمهوريات آسيا الوسطى، مثل: أوزبكستان وطاجيكستان. وتجري هذه اللقاءات، التي يترأسها مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى أفغانستان «الأخضر الإبراهيمي»، في الأمم المتحدة وبرعايتها، وتسعى اللجنة إلى إقناع حركة طالبان، التي تسيطر على أكثر من ٨٠ بالمائة من الأراضي الأفغانية بالتوصل إلى حلول وسط مع الفصائل المعارضة لها؛ من أجل

تسوية سلمية، تضمن تشكيل حكومة ذات قاعدة تمثيلية عريضة لجميع فئات المجتمع الأفغانى وفصائله السياسية.

ويبدو أن الولايات المتحدة باتت مستعدة أكثر من ذى قبل لممارسة ضغوط على حركة طالبان؛ لدفعها نحو تسوية سلمية مع منافسيها، مما يسمح بالعمل على تحقيق الاعتراف الدولى بها، والذي تطمح إليه. وقال أندرفورث: إنه يأمل أن يكون الوفد الأفغانى الذى زار واشنطن قد حصل «على تصور أكثر واقعية للولايات المتحدة، وعن رغبتنا فى لعب دور بناء أكثر فى إنهاء الصراع فى أفغانستان».

غير أنه قال: إنه ليس بمقدور «طالبان أن يحصلوا على ما يريدون، إن عليهم أن يتوصلوا إلى ترتيبات بحيث تؤخذ مصالح الجماعات الأخرى فى الحسبان».

وعن مشاركة إيران فى هذه المحادثات، قال السفير الأمريكى السابق فى باكستان، والزميل بجامعة الدفاع القومية الأمريكية «روبرت أوكلى»: إن لإيران مصالح تجارية منافسة للمصالح الأمريكية فى المنطقة، بما فى ذلك خططها لبناء خط أنابيب نفطى خاص بها من آسيا الوسطى مروراً بأراضيها». وأضاف أن إيران «تعرف أن الحرب الضروس فى أفغانستان المجاورة التى لا يبدو أن أحداً من طرفيها قادر على الفوز بها وحسمها، لا توفر المناخ الآمن لبناء الثقة المطلوبة لدى الشركات الأجنبية، التى تريد الاستثمار فى بناء مثل هذا الخط عبر الأراضى الإيرانية». وزاد أن إيران «تواقة أيضاً لإنهاء هذه الحرب؛ من أجل تأمين عودة مليونى لاجئ أفغانى، لجأوا إلى أراضيها منذ بدء الحرب فى تلك الدولة فى مطلع الثمانينيات».

ويقول السفير الأمريكى السابق: إن طالبان «أصبحت ميالة أكثر إلى دور أميركى لحل الأزمة؛ لأنها تدرك أن الوقت لم يعد فى صالحها». ويضيف أن طالبان لن تستطيع «أن تكون قوية بما يكفى، بالنظر إلى المشاكل الجغرافية المستعصية، التى تواجهها لاحتلال جميع أرجاء البلاد. ويضيف أن الشيعة

«أصبحوا قوة يعتد بها في السنتين الماضيتين أولاً بسبب الدعم الإيراني المتواصل لهم، وثانياً بسبب خبرتهم القتالية التي اكتسبوها من حربهم ضد الطالبان في هذه الفترة». . . ويضيف أوكللي أن السياسات الإقليمية تلعب دورها في تهيئة الأجواء لدور أميركي نشط في حل الأزمة سلمياً، ويشير في هذا الصدد إلى انتخاب «خاتمي»، ورغبته الصريحة في فتح أبواب الحوار مع واشنطن؛ من أجل استكشاف إمكانية رفع العزلة التي تعيشها بلاده بسبب السياسات الأميركية، وهو مستعد لأن يساعد واشنطن، كما تظهر اجتماعات نيويورك، في أن تعمل على إعداد تسوية سلمية؛ شريطة الأخذ بعين الاعتبار مصالح الأقلية الشيعية في أفغانستان بالطبع.

ويشير «أوكللي» أيضاً إلى أن الأوضاع السياسية الداخلية في باكستان باتت مهياة الآن لتركيز نظر رئيس وزرائها نواز شريف، بعد أشهر من المشاكل والأزمات، على حل الأزمة الأفغانية. . . وفي حين توقع أوكللي أن تشهد الأشهر الأولى من عام ١٩٩٨ «تطورات مهمة» على صعيد الاتجاه الذي ستتخذه العلاقات بين واشنطن وطالبان، فإنه شدد على أن «الكثير من ذلك يعتمد على الكيفية التي سترد بها طالبان على العرض الأميركي». وقال: إن الكرة الآن فعلاً في الملعب الطالباني. . . وحين سئل عما إذا كانت طالبان يمكن أن تتخلى عن بن لادن، مقابل اعتراف أميركي، قال: «لحظة الحقيقة قد دنت، فإما الولايات المتحدة بنفوذها وهيبتها وإمكاناتها، وإما «بن لادن» وملايينه!!»

\* \* في حديث صريح لرئيسة الوزراء الباكستانية السابقة بينظير بوتو عن ملابسات عزلها عن السلطة أواخر العام ١٩٩٦، قالت: إن ذلك جاء نتيجة «قرار دولي» بسبب رفضها منح شركة «يونوكول» الأميركية عقداً لمد أنابيب الغاز من تركمانستان إلى باكستان، إضافة إلى رفضها المساومة على كشمير، في حين أبدى خلفها نواز شريف استعداده لذلك.

وعن العلاقة بين قرار عزلها وقضية أنابيب الغاز، قالت بوتو: «كنت وقعت

مذكرة تفاهم مع شركة برايداس (الأرجنتينية) لمد أنابيب الغاز من تركمانستان إلى باكستان (مروراً بالأراضي الأفغانية). وجاء من يطلب منى بفضاظة ووقاحة إلغاء المذكرة، وإبرام العقد مع شركة يونوكول الأميركية، وحين رفضت اتهمت بالفساد!».

هل تقصد بوتو أن الأميركيين طلبوا ذلك مباشرة، وما صحة الإشاعات عن المشاجرة التي دارت بينها وبين ديلوماسى أميركى قبل عزلها؟ أجابت: «لا أريد الدخول فى التفاصيل، لكنه جاء من يقول لى إذا كنت تريدين البقاء فى منصبك، عليك أن تحافظى على مصالحنا الاقتصادية، وإلا ستصبحين خارج السلطة، ويزج بزوجك فى السجن».

وهل يعنى ذلك أن للأميركيين فى باكستان نفوذاً قوياً إلى هذا الحد؟

قالت: «كل ما استطيع قوله أنه قبل أشهر من عزلى، طلب منى إلغاء عقد برايداس، وبعد ثلاثة أشهر عزلت وقالوا لى بوضوح: إلغ العقد، وإلا جرى تدميرك... يا أبيض يا أسود... بهذا الوضوح!»!

\* \* \*